أثر قرينة الإسناد في التوجيه النحوي عند الجرجاني في مصنفه المقتصد في شرح الإيضاح

أ.د. سعد حسن عليوي الباحثة. عفراء محمد علي عبد الجبار

جامعة بابل/ كلية التربية العلوم الإنسانية

The Effect of Reference in the Grammar of Al-Jurjani in his Book (Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idhah)

Prof. Dr. Saad Hasan Ulaiwi

Researcher. Afra' Mohammad Ali Abdel Jabbar

University of Babylon / College of Education for Human Sciences

Abstract

It is undeniable that the modern linguistic studies have made the sentence a starting point to clarify the linguistic structures and relations to achieve the sound linguistic communication. This has motivated me to study verbal and nominal sentence so the research has come to be titled (The Effect of Reference in the Grammar of Al-Jurjani in his Book (Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idhah).

المقدمة

لا يخفى أنّ الدراسات اللغوية الحديثة قد اتخذت الجملة محورًا منطلقًا للكشف عن العلاقات والتراكيب اللغوية؛ بغية تحقيق التواصل اللغوي السليم. فكان هذا دافعًا لي لدراسة قرينة من القرائن المعنوية التي تؤكّد أهمية الجملة الاسمية والفعلية، فكان بحثي (أثر قرينة الإسناد في التوجيه النحوي عند الجرجاني في مصنفه المقتصد في شرح الإيضاح).

فالإسناد أخذ حيّزًا واسعًا من تفكير النحويين وعنايتهم، فتعرّضوا لذكره في مصنفاتهم، ليُبيّنوا أهميته ضمن النسيج الجملي. لذا حصرت بحثي عند عالم كبير في العربية هو عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، وتحدثت عن كيفية توجيهه النحوي لهذه القرينة.

المبحث الأول

قرينة الإسناد لغة واصطلاحًا

تعد هذه القرينة الأصل من بين القرائن فهي التي ترتكز عليها التراكيب النحوية المختلفة. وقد اعتنى العلماء العرب بهذه القرينة عناية كبيرة للتمييز أو للتعريف بين المسند إليه والمسند في الكلام. وهي قرينة معنوية نحوية مجردة من القرائن اللفظية وتتألف من عنصرين هما: المسند إليه والمسند وتتمثل في علاقة المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والفعل بنائب الفاعل والوصف المعتمد بفاعله أو نائبه.

الإسناد لغة:

عرف الإسناد أحمد بن فارس قال: ((السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء... والسناد: الناقة اللغوية كأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي، والمسند: الدهر، لأن بعضه متضام...))[1]

وهو أيضا ((ما ارتفع من الأرض في قبل جبل، أو واد، وكل شيء أسندت إليه شيئا فهو مسند، والكلام سند ومسند، كقولك: عبد الله رجل صالح، فعبد الله سند، ورجل صالح مسند إليه... والمسند الدهر لان الأشياء تسند إليه، ونقول: كان كذا في زمان كذا))[2]

1 معجم مقاييس اللغة: 3 / 105 (مادة سند).
2 معجم العين: 7 / 228 – 229 (مادة سند).

((والسناد: أن يسلخ شعر غيره فيسنده إلى نفسه فيدعيه أنه من شعره))[1] وكل شيء أسندت إليه شيئا فهو مسند وما يسند إليه يسمى مسندا ومسندا وجمعه المساند، والإسناد: إسناد الراحلة في سيرها وهو سير بين الذميل والهملجة[2]

أما اصطلاحا:

فقد عرّفه صاحب كتاب شرح تلخيص مفتاح العلوم بأنه: ((نسبة تامة بين طرفين قائمة في نفس المتكلم))[3]، أو هو: ((ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه. وصدقه مطابقة للواقع وكذبه عدمها، وقيل صدقه مطابقته للاعتقاد وكذبه عدمها))[4]

ولقد أشار سيبويه إلى قرينة الإسناد عندما أفرد بابا في كتابه سماه (باب المسند والمسند إليه)، وقال: ((وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه))[5]. وعرفه ابن مالك: ((هو عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب عنه))[6].

أما عبد القاهر الجرجاني فعرفه في مصنفه المقتصد: ((بأنه إضافة الشيء إلى شيء وإمالته إليه وجعله متصلا وملابسا))[7]، وبين الجرجاني القيمة الخلافية بين الإسناد والإخبار بقوله: ((اعلم أن الإسناد مجراه مجرى الإخبار فكأنه قال: وما الفعل في كان خبرا عن شيء ولم يكن مخبرا عنه، غير أن في الإسناد فائدة ليست في الإخبار وهي أن من الأفعال ما لا يصح إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر نحو: ليضرب زيد، إذ الأمر لايكون من حيث إن الخبر ما دخله الصدق والكذب))[8] ومعنى كلامه أن فعل الأمر (ليضرب) مسند إلى زيد ومتعلق به ومتصل وبالتالي يصح أن يطلق عليه إسناد، والإسناد يصلح لما يصلح له الإخبار، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد. والسبب أن الإسناد أعم من الإخبار؛ لأن ((الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام. فكل خبر مسند وليس كل مسند خبرا وان كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى، ألا ترى أن معنى قولنا: قم، أطلب قيامك، وكذلك الاستفهام والنهي فاعرفه))[9]

وبين الجرجاني بأن شرط الإسناد أن تتم الفائدة فيه وهو بهذا يزيد كلامه وضوحا ودقة وبيانا بأن الجزء الواحد في الكلام لا يفيد يقول: ((واعلم أن معنى الائتلاف الإفادة وذلك لا يكون إلا بين الاسم والاسم كقولك: زيد أخوك، فزيد مبتدأ وأخوك خبره، وكل واحد منهما اسم، أو بين فعل واسم كقولك: خرج زيد، وسرّ بكر، وانطلق عبد الله، فهذه أفعال وما بعدها مخبر عنه))[10]،

وهذا هو مفهوم الائتلاف عند الجرجاني فهو ينطوي على المعنى العميق الذي يقوم في النفس ولا يمكن تجسيده إلا من خلال توظيف الكلمات حسب الوظائف النحوية المناط بها أسماء كانت أو أفعالا أو حتى ظروفا فهي التي تنظم عقد الجملة في النص وبها يوقف على المعنى المراد من التركيب. والكلام لا يخلو من جملتين: إحداهما: الجملة الاسمية كقولك: زيد أخوك وهي جملة من المبتدأ والخبر. والأخرى: الجملة الفعلية كقولك: خرج زيد وتسمى جملة من فعل وفاعل[11].

والجملة الاسمية يكون الجزء الأول اسما والجملة الفعلية يكون الجزء الأول منها فعلا. فالفاعل في الجملة الفعلية يضارع المبتدأ في الجملة الاسمية لان كليهما مسندا إليه، وان الفعل في الجملة الفعلية يضارع الخبر في الجملة الاسمية لان كليهما مسند. وهذا ما ذكره ابن السراج في مصنفه (الأصول في النحو) يقول: ((إن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا

1 المصدر نفسه: 7 / 221 – 203.
2 لسان العرب: 3 / 221 (مادة سند).
3 شرح تلخيص مفتاح العلوم: 207 – 208.
4 التعريفات: 27 , وينظر: معجم المصطلحات البلاغية: 201 – 202 , والقرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش: 209.
5 الكتاب: 23/1 , وينظر أثر القرينة في توجيه المعنى عند الفراء: 9.
6 التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 1/ 32-33.
7 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 77.
8 المصدر نفسه: 1 / 76 - 77.
9 شرح المفصل: 1 / 20.
10 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 79 - 93.
11 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 93.

ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت (بزيد) وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد، فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدًا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث))[1].

المبحث الثاني

الإسناد في الجملة الفعلية

أ- قرينة الإسناد في تركيب الفعل والفاعل:

يكون المسند في هذه الحالة فعلًا أو ما أشبه الفعل:

يقصد بإسناد الفعل بناء نسق منتظم من كلمتين احدهما تنتمي إلى مبني الأفعال والأخرى تنتمي إلى مبني الأسماء تربطها رابطة معنوية تهيئ الأولى لتبنى عليها الثانية ذات دلالة اصطلح عليها بـ(الجملة الفعلية) ولها في البناء صورتان هما:

1- الفعل مبني للمعلوم مع المبني عليه اسم مرفوع هو: الفاعل.

2- الفعل مبني للمجهول مع المبني عليه اسم مرفوع هو: نائب الفاعل[2].

والجملة الفعلية: ((هي التي صدرها فعل كقولك: قام زيد، وضُرِب اللصُّ، وكان زيدٌ قائمًا، وظننته قائما، ويقوم زيدٌ، وقُمْ))[3]، عرف ابن الحاجب الفاعل: ((وهو ما اسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيد، وزيد قام أبوه))[4] ، وذكر الجرجاني بأن الرفع للفاعل هو الأصل وكونه في الابتداء فرع على ذلك؛ لأن أصول الكلام على ثلاثة معان هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل... والمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، والدليل على ذلك أن المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه، والفعل هو الأصل في الإخبار، وهذا دليل على أن الفاعل هو قبل المبتدأ في الرتبة، والفعل قبل الاسم في الإخبار لان خبر المبتدأ لا يكون إلا نكرة أو ما يتضمن ضربا من التنكير[5].

وخص الرفع للفاعل دون النصب لأن الرفع أثقل من النصب والفاعل أقل من المفعول بدليل أن الفعل يكون له عدة مفعولات ولا يكون له إلا فاعل واحد. فكان الأولى أن يخص الفاعل بالأثقل وهو الرفع والمفعول بالأضعف وهو النصب لتكون قلة الفاعل موازية لثقل الرفع وخفة النصب موازية لكثرة المفعول[6].

وقبل أن نتكلم أو ندون قضية رتبة الفاعل والفعل سنقف عند عامل الرفع في الفعل المضارع:

اختلف النحاة في عامل رفع الفعل المضارع على مذاهب متنوعة منها:

إن عامل الرفع هو تجرده من الناصب والجازم وهذا رأي الكوفيين[7]

وينسب إلى الاخفش، والزجاج[8] من البصريين، لكن هذا الرأي لم يسلم من الرد، وهو أن التجرد عدم والعدم لا يكون عاملا[9]، وبما أن المضارع أشبه المبتدأ بتجرده فقد وقع موقع الاسم[10] وهذا واضح بأن العامل في المضارع هو عامل معنوي وهو تجرده من الناصب والجازم.

أما الرأي الأخر فهو أن العامل هو وقوعه موقع الاسم وهو رأي البصريين[1] وكذلك رد هذا الرأي بأنه ينتقض بنحو (هلا تفعل) و(سوف تفعل)فالمضارع هنا لم يقع موقع الاسم، والاسم لا يقع بعد حرف تحضيض أو تنفيس[2] ولو كان

1 الأصول في النحو: 1/ 58 - 59.
2 ينظر: أثر القرائن في التوجيه النحوي في كتاب سيبويه: 36.
3 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 2/ 420.
4 شرح الرضي على الكافية: 1/ 185.
5 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 210.
6 ينظر: المصدر نفسه: 1 / 326.
7 ينظر: شرح الاشموني: 3 / 547.
8 ينظر: شرح التصريح: 2/ 356.
9 ينظر: المصدر نفسه: 2/ 357.
10 ينظر: اللباب: 451.

مرفوعا لوقوعه موقع الاسم لكان ينبغي أن ينصب أو يجر في مواقع نصب الاسم وجره[3] وكذا ينتقض بالفعل الماضي الذي لا يرتفع والماضي مبني لا يستحق الإعراب بخلاف المضارع[4]، أما الرأي الثالث فيذهب إلى أن العامل في رفع المضارع هي الزوائد التي تكون في أوله وهذا رأي الكسائي[5]، ورد عليه بأن لو كانت هذه الزوائد عاملة لما دخلته عوامل النصب والجزم والعوامل لا تدخل على العوامل[6]، والزوائد هي جزء من الفعل والجزء لا يعمل في نفسه[7]، أما الرأي الأخير: فهو أن العامل هو المضارعة وهو عامل معنوي وهو رأي ثعلب[8].

وبعد أن عرفنا أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو عامل المضارعة، نأتي إلى قضية الرتبة، وكما هو المعروف انه لابد للفعل من اسم وما كان بمنزلة الاسم كالضمير أو المصدر، قال الجرجاني: ((إنّ الفعل لا يعرى من الفاعل فإذا لم يكن مظهرا كان مضمرا))[9]، وكذا ذكر ابن يعيش: ((لا يكون فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر وبين إسناده إلى المضمر من جهة حصول الفائدة، واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر إلا انك إذا أسندت إلى ظاهر كان مرفوعا وظهر الإعراب فيه، وإذا أسندته إلى مضمر لم يظهر الإعراب فيه، لأنه مبني وإنما يحكم على محله بالرفع، فإذا قلت: ضربت، كانت التاء في محل مرفوع لأنها الفاعل))[10].

فمرتبة الفعل هي التقدم ورتبة الفاعل هي التأخر عن فعله هذا عند عموم النحويين، قال الجرجاني: ((أن يسند الفعل إليه مقدما عليه نحو: خرج زيد، وطاب الخير... وسواء احدث شيئا أو لم يحدث))[11]، قال ابن يعيش ((وكانت رتبة العامل أن تكون قبل المعمول))[12] ويذكر أحد الباحثين أن قول النحاة (الفاعل يتأخر على خبره) يجانب الصواب لأنه يفتقر إلى الدقة وذلك أن هؤلاء النحاة جعلوا في الكلام لبسا واضحا في تسمية الخبر بالفعل في ضوء أن علة تقديم الفعل لأنه خبر فقط وليس غير ذلك، وهذا وهم من جانبين:

الجانب الأول: إن الفعل يكون عاملا في الفاعل فلابد من تقدم العامل على المعمول كما ذكرنا.

والجانب الأخر: انك لو قدمت الفاعل فقلت: (زيد قام) فقام هنا خبر إلى الذي يجب أن يتقدم ومحال أن يتأخر على عامله بحسب قول النحاة، ولكن ذلك ورد من كلام العرب ولم يبق عندئذ فاعلا وإنما صار مبتدأ، والخبر جملة فعلية من قام وفاعلها[13]، وهذا جل ما ذكره الجرجاني في المقتصد بأن الفاعل جزء من الفعل ولم يجيز تقديمه عليه نحو: الزيدان ضرب، فتقدم الزيدان على ضرب، ويذكر انه مثل بالمثنى دون المفرد لان من لا يحقق يظن انه لا فصل بين قولك: زيد ضرب، ضرب زيد حتى كأنه يرفع زيدا بضرب مقدماً ومؤخراً[14]، فالجرجاني بكلامه هذا وافق البصريين بأن الفاعل حكمه أن يلي رافعه ولا يجوز تقدمه عليه قال الجرجاني: ((ومما يدل على اتصال الفاعل بالفعل أنهم قالوا: ضربْتُ، فأسكنوا لام الفعل لئلا يجتمع أربع متحركات وهم يجتنبون تواليها في كلمة واحدة، فلا يبنون مثل جعفر بتحريك الحروف كلها))[15]، وهذا ما أكده الرضي في شرحه على الكافية مرارا وتكرارا، مؤكداً على أهمية قرينة الفعل والفاعل ونظامهما معا وكونهما كالكلمة الواحدة[16]، والدليل على ذلك جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند مع إن المؤنث هو المسند إليه دون المسند

---

1 ينظر: علل النحو: 153.
2 ينظر: المصدر نفسه: 265.
3 ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: 438.
4 ينظر: المصدر نفسه: 438-439.
5 ينظر: المصدر نفسه: 2/ 551.
6 ينظر: المصدر نفسه 2/ 553.
7 ينظر: المصدر نفسه:2/ 553.
8 ينظر: شرح التصريح: 2/ 220.
9 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 337.
10 شرح المفصل: 1/ 76.
11 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 327.
12 شرح المفصل: 1/ 74.
13 ينظر: القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش: 212.
14 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 327.
15 المصدر نفسه: 1/ 328.
16 ينظر: القرينة في شرح الرضي على الكافية: 41.

للاتصال الذي بين الفعل وهو الأصل في الإسناد وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل، وكون الفاعل جزء من أجزاء الفعل حتى يسكن اللام من نحو: ضربت لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة[1].

وهذا الكلام عند عموم النحويين المتقدمين والمتأخرين، وعند اغلب المحدثين ولكن ابن مضاء له رأي شذ فيه عن جميع الآراء فقد جوز تقديم الفاعل على الفعل: ((إذا قيل: زيد قام ودل لفظ (قام)على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء، لأنه زيادة لا فائدة فيها)) [2] أي أجاز تقدمه بدون إضمار أي شيء. ولكن نرد عليه بكلام الجرجاني: ((إذا قلنا أن الفاعل لا يجوز تقديمه، أخذ يناقض بهذا ويقول: زيد ضرب (أحسن الكلام)، ولا يدري أن زيدا إذا قدم كان مرفوعا بالابتداء، وكان الفاعل ضميره المستكن في ضرب بدلالة ما ذكرنا من أنهم لا يقولون: الزيدان ضرب، فلو كان زيد في قولك: زيد ضرب مرفوعًا بضرب وكان ضرب فارغًا من ذكر يعود إليه لوجب أن يجوز: الزيدان ضرب، فلما لم يقولوا إلا ضربا، علمتُ أنّ الزيدانِ رَفْعُهُما بالابتداء والفاعل هو الألف في ضربا. فإذا تقرر هذا من طريق المشاهدة وجب اعتقاده فيما لا يتضح لفظا وهو قولك: زيد ضَرَبَ، فتقطع بأنَّ زيدًا مرفوعٌ بالابتداء، وان في ضَرَبَ ضميرًا له))[3].

ب- الإسناد في تركيب البناء للمفعول الذي لم يسم فاعله

قد يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه ويعطي إعرابه والفعل الذي يبنى للمفعول به سمي فعلا متعديا ويكون يضم الصدر منه إذا كان حرفا يثبت في الوصل والابتداء وذلك قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وأُكْرِمَ خالدٌ، أما إذا كان في أول الفعل همزة وصل كان الضم في أول المتحركين منه: استَخْرَجتَ الدراهم تقول: استُخْرِجَتِ الدراهم، لان الهمزة لا تثبت في الإدراج وإنما تكون في الابتداء فقط، ولهذا يبنى الفعل للمفعول به لدلالة على هذا التغير وإخبار بأن الفعل لما أريد إسناده إلى المفعول بني بناءً مخصوصًا[4] فالعملية الاسنادية في الفعل والفاعل باقية كما هي، وكل ما في الأمر إن الفاعل استغني عنه لغرض بلاغي.[5]

فالجرجاني بالغ في المساواة بين الفاعل ونائبه حتى جعل كلا منها فاعلا في الاصطلاح يقول: ((فلا فصل بين ضُرِبَ زيدٌ، وضَرَبَ زيدٌ، في جواز تسمية كل واحدٍ منهما فاعلًا...))[6]، وهذا الانتقال من والمفعولية إلى الفاعلية هو انتقال أو تحول حدث بواسطة النسخ والزحزحة والإنقاص، إذ أن تحول المفعول إلى محل الفاعل يمكن أن ينقص مفعولا واحدا من المفاعيل وكما يلاحظ فان القرينة الإعرابية ليست وحدها أو بمفردها مفيدة في الفصل بين الفاعل أو نائب الفاعل بل هناك قرائن متعلقة أخرى ستساعد على الفصل وهي متعلقة بالتحويل وبالصيغة والتركيب[7]، وهذا ما أشار إليه الجرجاني: ((وبناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا ويسقط الفاعل الأصلي، وإذا كان كذلك زاد لا محالة ثَمَّ مفعولٌ ونَقَصَ هنا مفعولٌ))[8]. إلا أن أحد الباحثين رفض إجماع النحاة على التفريق بين الفاعل ونائبه، وإقرار كل منها في باب خاص به، لأن هذا التفريق ((قائم على فهم خاص لمعنى الفاعل: وهو المؤثر في إيجاد الشيء أو إعدامه وذلك أمر لم يسلم لهم، لأنهم أدركوا الفرق بين فاعل مؤثر وفاعل متأثر بالفعل وواقع عليه، كما في (مات زيدٌ، وانكسر الإناء)، وإذا كانت التفرقة قائمة على أساس شكلي ناتجة من اختلاف شكل الفعل فذلك أمر غير مقبول، لأنهم لم يسيروا في كلّ قواعدهم على الناحية الشكلية، وإذا كان الفاعل النحوي هو من قام بالفعل على جهة التأثير في الإيجاد والعدم، أو اتصف به على جهة التأثر لم يبق إذن ما يوجب التفرقة بين البابين بحال من الأحوال))[9] وهذا ما بينه الجرجاني بقوله: ((وإذا جاز أن يسمى نحو: مات زيد فاعلا مع أنّه عار من الفعل ومفعول في المعنى من حيث إن الله تعالى أماته، جاز أن يسمى زيد في قولك

1 ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 76
2 الرد على النحاة: 105.
3 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 328.
4 ينظر: المصدر نفسه: 1/ 345.
5 ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني: 2/ 549.
6 المقتصد في شرح الإيضاح: 346/1.
7 ينظر: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: 198.
8 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 349.
9 التضام في النحو العربي: 63 , وينظر القرينة في شرح الرضي على الكافية: 47.

ضُرِبَ زيدٌ فاعلًا، وان كان قد وقع عليه الفعل في المعنى. وذاك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسندا إليه مقدما عليه))[1]، فالباحثة تتفق مع رأي الدكتور دوهان الجبوري بأن هناك تقارب بين البابين وبخاصة في الجانب اللفظي أو الشكلي، إلا إن هذا التقارب لا يسوّغ دمج البابين في باب واحد. لان التباين في المعنى واضح ولان المفعول الذي أدى وظيفة تعويض الأداة الاسنادية بعد غياب الفاعل ما زال مفعولا به في المعنى باتفاق النحاة وان زيدا في قولنا: ضُرِبَ زيدٌ هو المضروب لا الضارب[2].

أجاز عبد القاهر الجرجاني قيام المصدر والجار والمجرور والظرف مقام الفاعل إذا عُري الكلام مما هو أحق بالفعل وهو الفاعل يقول: ((فإنّ عُرى الكلام من ذلك ووجدت فيه مصدراً ومجروراً أو ظرفاً كنت بالخيار في إقامة أي ذلك شئت مقام الفاعل وذلك قولك: سِرْتُ بزيدٍ يوم الجمعة فرسخين سيراً شديداً، فإذا حذفت الفاعل قلت: سِيرَ بزيدٍ يوم الجمعة... فوصفت بزيدٍ موضع الفاعل... وجملة هذه الأشياء متساوية في استحقاق محل الفاعل، لعدم التفاضل بينهما...))[3]

إذن المعنى هو الحاكم في إسناد هذه الأشياء ولم تكن أبدًا متساوية في استحقاق محل الفاعل كما يرى الجرجاني، لأنّه إذا وجد في الكلام مما هو أحق بالفعل أي الفاعل أسقطت هذه الأربعة ومنعها أن تقوم مقام الفاعل: ((إلا انه إذا وجد في الكلام أسقط هذه الأربعة ومنعها أن تنال محل الفاعل))[4].

وذكر الدكتور فاضل السامرائي بأنّه يجوز أن ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم، فإذا كان المجرور هو المهم أُنيب، وإذا كان المصدر هو المهم أُنيب، وإذا كان الظرف هو المهم أُنيب، وإيضاح هذا الأمر أنّ المتكلم قد يُعينه ذكر الحدث مع ما ارتبط به من مجرور أو ظرف دون أن يُعينه ما وراء ذلك فيقتصر عليه، فيقول مثلًا: جُلس في الدار، وكما في قوله تعالى ﴿ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ﴾[5]، فهنا المهم هو المجرور، وكذا الأمر مع المصدر والظرف، أو يُعينك ذكر أحد المفعولين دون الآخر ولا يُعينك ذكر الفاعل، وهكذا فإنّ المعنى هو الحاكم[6].

فقرينة الإسناد العقلي التي نحن في غورها لا تكفي وحدها فلابد من تضافر قرائن معنوية وأخرى لفظية لتبرز المعنى المقالي وظيفيا ودلاليا[7].

المبحث الثالث

الإسناد في الجملة الاسمية

أ- الإسناد في المبتدأ والخبر:

هذا التركيب الثاني في أنواع الإسناد في الكلام وهو إسناد اسم إلى اسمٍ آخر أو جملة، وقد عرض الجرجاني لهذا التركيب مباحث طويلة تخدم الغاية التعليمية المراد توصيلها وتعلمها يقول الجرجاني: ((الاسم له وجهان من التصرف في باب الإسناد؛ لأنه يكون خبراً ومخبراً عنه... والفعل له حيّز واحد، لأنه يكون مسنداً إلى غيره البتة))[8].

إذن الإسناد في الاسم يكون أعم وأوسع من الإسناد في الفعل بينما الفعل في الإخبار يكون أخص من الاسم، لأنه وكما ذكر الجرجاني يكون مسندا إلى غيره ولا يسند غيره إليه. فالإسناد يدخل فيه الأمر والنهي والاستفهام إذ لا يتوقف على التصديق والتكذيب وأما الإخبار فيحتمل التصديق والتكذيب[1].

1 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 346.
2 ينظر: القرينة في شرح الرضي على الكافية: 47.
3 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 352-353.
4 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 353.
5 الزمر: من الآية:68.
6 معاني النحو: 71-72.
7 ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 191 – 192.
8 المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 82.

((الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة المبتدأ أن يكون معرّاً من العوامل الظاهرة ومسند إليه شيء، مثال ذلك: زيدٌ منطلقٌ... فزيد ارتفع لتعريه من العوامل الظاهرة))[2] فيؤكد الجرجاني بأن المبتدأ يرفع بالتعرية من العوامل اللفظية مثل (زيدٌ منطلقٌ) ارتفع لتعريه من العوامل الظاهرة، وإسناد الانطلاق والذهاب إليه، لأنّ الاسم لا يعرى من العوامل اللفظية إلا لأن يخبر عنه، وهذا التعري هو معنى[3]، وهي ((مسألة قد اختلف فيها العلماء))[4] إلا أنّ الجرجاني يرى أنّ المبتدأ مرفوع بعامل معنوي وهو الابتداء، أي وقوعه في أول الجملة، وبعدها يقول: ((فلما كان التعري من العوامل لا يحصل إلا مع إسناد الخبر... فلا يجب أن يظنّ أنّ الخبر يعمل الرفع في المبتدأ كما قال البغداديون، لأنهم زعموا أنّهما يترافعان أي يعمل كلّ واحدٍ منهما الرفع في الآخر ولأن الإسناد عامل غير التعري ... إذ قد علم أنّ التعري لا يكون إلا مع الإسناد لما ذكرت وأنّ الاسم لا يلفظ به مفرداً))[5]، وكلامه هذا يتفق مع كلام البصريين الذين يرون أنّ المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء[6]. أما إذا حصل أن ذكر الاسم ابتدئ به دون ذكر الخبر مظهراً أو مضمراً لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة أن تصوّت صوتاً وذلك لا يكون له إعرابٌ وإنّما نقول: زيدٌ، ونسكت[7]، فالعملية الاسنادية قائمة على الترابط الوثيق بين المبتدأ والخبر، لتتم الفائدة منهما.

فالمبتدأ إذن هو: ((كلّ اسم جرد من العوامل اللفظية لإسناد خبر إليه أو لإسناده إلى فاعله، والخبر كلّ اسم جرد عن العوامل اللفظية لإسناده إلى المخبر عنه))[8] هذا عند سيبويه[9]، والمبرد[10]، والبصريين[11]، وعند الجرجاني[12]، أما عند الزجاج[13] فهو يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه، وعند بعض المتأخرين يرتفع بإسناد الخبر إليه وذلك الارتفاع والإسناد حصل ودار مع كلّ واحدٍ منهما وجوداً وعدماً[14].

أما الكسائي والفراء فعندهما أنّهما يترافعان، وكلّ واحدٍ منهما يرفع صاحبه[15]، وبعض الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الرافع للمبتدأ هو العائد من الخبر، لأنه يشترط عندهم تحمله للضمير[16]، وهناك من ذهبوا إلى أنهما محمولان على الفاعل في الرفع ورأي آخر أنّ الرفع أصل في جميع العمد وليس واحدٌ منهما محمولاً على الآخر فيه[17].

وخلاصة هذا الخلاف أنّ النحاة أجمعوا على أنّ رفع المبتدأ والخبر ما لم تدخل عليهما عوامل من نحو كان وأخواتها أو إنّ وأخواتها والرفع هنا بالإسناد، لأنّ المعنى قد تناولاه تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه[18]، ورفعهما كان من جهة أنهما تنزلا منزلة واحدة لا يستغني أحدهما عن الآخر، ثم إن الرفع كان أيضاً لاهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثانٍ يكون خبراً عنه والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره[19].

---

1 ينظر: المغني في النحو: 2 / 251.
2 المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 213.
3 ينظر: المصدر نفسه: 1 / 214.
4 شرح المفصل: 1 / 84.
5 المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 214.
6 ينظر: الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري: 15.
7 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 213.
8 المغني في النحو: 2 / 249 - 250.
9 ينظر: الكتاب: 1 / 126 – 127.
10 ينظر: المقتضب: 2 / 49.
11 ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 44.
12 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 214.
13 ينظر: علل النحو: 1 / 263، والمغني في النحو: 2 / 253.
14 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2 / 254.
15 ينظر: المغني في النحو: 2 / 254.
16 ينظر: المصدر نفسه: 2 / 254.
17 ينظر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: 108.
18 ينظر: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: 383.
19 ينظر: المصدر نفسه: 383، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 215.

عامل الرفع في الخبر

الخبر هو الجزء متمم الفائدة والمخبر عن المبتدأ هذا ما اتفق عليه النحاة في حدّه. فالمبتدأ يرتفع لتعريه من العوامل اللفظية (زيدٌ ضاربٌ) فالتعري ومعموله (زيد) يعملان الرفع في خبره وهو (ضارب) هذا مذهب صاحب الكتاب وجميع المحققين[1].

والتعري كما وضح الجرجاني يعمل الرفع في المبتدأ والخبر إلا أنّه يعمل في الخبر بواسطة المبتدأ وبعد أن يعمل فيه من حيث إنّ الخبر لا يكون إلا بعد حصول المبتدأ والتعري من العوامل لا يتم إلا بعد الإتيان بالخبر[2].

كما أنّ الشرط والجزاء لا يتمان إلا بعد حصول الجزأين جميعاً كذلك المبتدأ والخبر قال الجرجاني: ((فلما كان الابتداء لا يستقل إلا بعد حصول الجزأين جميعاً جاز أن يعمل في كلّ واحدٍ منهما... إنّ الابتداء والمبتدأ ليسا شيئين يفارق أحدهما صاحبه، فإذا كان كذلك وجب أن يقال أنّ المبتدأ كالشريك للابتداء...))[3]، يقول سيبويه: ((فالذي يبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء، ألا ترى أنّك تقول زيدٌ أخوك ؟ فارتفاعه كارتفاع زيد أبداً))[4]

أما الكوفيون فقد بالغوا في بيان الترابط بين المبتدأ والخبر إلى قيام كلّ واحدٍ منهما العمل مثل عمل صاحبه ((قالوا: ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حالٍ واحدةٍ))[5].

إلا أنّ الجرجاني رفض ما ذهب إليه الكوفيون يقول: ((وإنما لم يجز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل، لأجل أنّ المعمول تبع للعامل فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله...))[6]، وبعدها مثل بأمثلةٍ ليبين ما أصّله النحويون يقول: ((إن هذا الذي أصّله النحويون ينتقض بأشياء نحو أن تقول ضرب زيدٌ، ضرب الزيدان، فلا يجوز أن يقع المعمول حيث يقع العامل، لأجل أنّ (الزيدان) معمول (ضرب)، وهو مع ذلك لا يقع في موقعه إذ لا تقول: الزيدان ضرب، فتقدّم الفاعل على الفعل، وهذا سهوٌ ظاهرٌ، لأن قلنا: إن المعمول لا يقع إلا حيث العامل ومعنى هذه العبارة أن المعمول يجوز وقوعه حيث يقع العامل وإذا كان كذلك لم يلزمنا ما ذكروه وإنّ ما يلزم من يقول إن المعمول يجب وقوعه حيث يقع العامل[7].

وذكر أنّ للسيد من الرتبة ما لا يكون للعبد فالعامل فوق المعمول في الرتبة فيختص بمواضع لا يقع فيها المعمول فإذا لم تفرق بين الجواز والوجوب دفعت إلى ضروب من التخليط[8]، وبعدها بين الجرجاني أن علامة خبر المبتدأ هي الرفع لمشابهته للفاعل يقول: ((قال الشيخ أبو الحسين خبر المبتدأ جزء من الجملة مفتقر إليه فشابه الفاعل وقوى ذلك بأنه الجزء الثاني من الجملة كما أن الفاعل كذلك ألا ترى أن مرتبة (منطلق) بعد (زيد) في قولك: (زيد منطلق)، كما أن رتبة الفاعل بعد الفعل... فالذي أوجب أن يكون مرفوعاً غير الذي عمل الرفع فيه وذلك أن مشابهته للفاعل أوجبت أن تكون علامة الرفع بعامل ثم كان ذلك العامل ما وصفناه من الابتداء والمبتدأ))[9].

وذكر الجرجاني عاملاً معنوياً ثالثاً في الصفة ويجعله العامل في الموصوف يقول: ((إذا قال مررت بزيدٍ الظريف، ورأيت زيداً الظريفَ وجاءني زيدٌ الظريفُ فإنه يجر الظريف بكونه صفة المجرور ويرفعه بكونه صفة المرفوع، وينصبه بكونه صفة المنصوب))[10].

يجيء المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين أو يكون أحد الجزأين معرفة والآخر نكرة إلا أن مجيء المبتدأ نكرة فهي قاعدة مغايرة وهي أصل غير مستقيم، وإذا وجدت فلا بدّ أن نخصص لتحصل الإفادة في الكلام يقول الجرجاني: ((الإخبار

1 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 256.
2 ينظر: المصدر نفسه: 1 / 257.
3 المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 257.
4 الكتاب: 1 / 366.
5 شرح المفصل: 1 / 84، وينظر: القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش: 56.
6 المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 304.
7 ينظر: المصدر نفسه: 1 / 304.
8 ينظر: المصدر نفسه: 1 / 305.
9 المصدر نفسه: 1 / 257.
10 المصدر نفسه: 1 / 97.

بالنكرة عن النكرة غير مستقيم في الأصل، إذ إسناد المجهول لا نصيب له في الإفادة فإنما تأتي النكرات إذا وجد تخصيص فعلت في تخصيصك رجلاً يقول من قبيلة كذا... فتصفه من تلك القبيلة وتحصل الفائدة))[1].

فالنحاة والجرجاني منعوا الابتداء بالنكرة، لأنه صادر عن مجهول ولا بد أن يكون المبتدأ معروفاً وهو الأصل ويجب أن يخبر السامع عما لا يعرفه أو يجهله وإذا ابتدأت الجملة بالنكرة فيجب أن تخصص يقول الجرجاني: ((الإخبار عما يعرف بما يعرف لا يفيد وإنما الإفادة بالإخبار عما يعرف بما لا يعرف... والإخبار بما أحاط علمه به خارج عن الصواب))[2].

والخبر يأتي مفرد ويأتي جملة فالخبر المفرد: ((وهو الجزء الواحد))[3]، ويكمل مع المبتدأ جملة أسمية وتحصل الفائدة من الكلام ويأتي على نوعين كما ذكر الجرجاني في مصنفه (المقتصد):

1- أن يكون أسما محضا غير صفة: كأخوك وغلامك وزيد وعمر.

2- أن يكون صفة: نحو ضارب حسن وشديد وكريم[4]. وهو المحتمل للضمير يعود على المبتدأ وعلل الجرجاني تضمينه للضمير لأنه بمنزلة الفعل واصل احتمال الضمير للفعل لأنه ليس بسمة لشيء يستقل بنفسه فلا بد أن يسند إلى غيره، فلا يكون هناك فائدة بدون إسناده، هذا الضمير يحتمل من الأسماء التي بمنزلة الفعل متضمنة معناه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة[5]. وهذا ما نادى به البصريون[6]. ويشترط في الخبر المفرد مطابقته للمخبر عنه في الضمير إن كان غائبا فغائب وإن كان متكلمًا فمتكلم ومخاطبًا فمخاطب ومطابقته في الإفراد والتثنية والجمع[7].

أما الخبر الجملة فهو على أربعة أنواع: أن يكون جملة مركبة من فعل وفاعل (خرج أبوه)، أو يكون من المبتدأ والخبر (زيد منطلق)، أو من الشرط والجزاء (إن تضربه يضربك) أو جملة من الظرف (في الدار، خلفك، يوم الجمعة)[8].

واختلف النحاة في تقسيمها فمنهم قسمها ثلاثة أقسام ومنهم إلى أربعة أقسام المحققون فرفضوا أن يأتي الخبر جملة بل يجب ولابد أن يكون مفردا وعللوا ذلك بقولهم: ((لأن الخبر هو القول المقتضي يشبه أمر إلى أمر بالنفي أو بالإثبات والخبر إنما يكون واحدا إذا كانت النسبة واحدة والنسبة إنما تكون واحدة إذا كان كل واحد من المنسوب والمنسوب إليه واحدا))[9]. أما الجرجاني فالخبر الجملة عنده أربعة أقسام كما ذكرنا في ألسطور أعلاه.

نأتي إلى محور آخر وهو (الحذف):

المعروف أن اللغة العربية لغة تميل إلى الإيجاز والاختصار في الكلام وما الحذف إلا ضرب من ضروب الإيجاز، قال الجرجاني: ((هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة))[10]. يحذف المبتدأ في كلام العرب ولا يكون حذفه إلا مفردا، أما الخبر فالأحسن حذف الخبر، لأن الخبر يأتي في بعض الأحيان جملة[11]. يحذف المبتدأ ويكثر حذفه بعد جواب الاستفهام نحو قوله تعالى ﴿ئي ئج ئح ئم ئى ئي﴾[12]، حذف المبتدأ وتقديره (هي النار) والنار خبره[13].

1 المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 308.
2 المصدر نفسه: 1 / 306 - 307.
3 المصدر نفسه: 1/ 258.
4 ينظر: المصدر نفسه: 1/ 258-259.
5 ينظر: المصدر نفسه: 1/ 258 -260.
6 ينظر: المغني في النحو: 2/ 281.
7 ينظر: المغني في النحو: 2/285-286.
8 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/274.
9 المغني في النحو: 2/ 288.
10 دلائل الإعجاز: 131.
11 ينظر: شرح التسهيل: 253.
12 الحج: من الآية: 72.
13 ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 2/ 255.

وأضاف الجرجاني أن قوله تعالى أعلاه يكون على وجهين: أحدهما: أن يكون التقدير (هي النار) ويكون وعد الله كلاماً مستأنفاً. والثاني: أن يكون النار مبتدأ وعد الله خبراً يكون كلاماً تاماً[1].

ويحذف جوازاً أيضاً بعد فاء جواب الشرط ومنه قوله تعالى: ﴿تم تى تي ثج ثم﴾[2]، أي فصلاحه لنفسه[3]. أما حذفه وجوباً مع المدح والذمّ ويكون مخبراً عنه بنعت مقطوع نحو: الحمد لله الحميد أي هو الحميد، ومررت بزيدٍ الفاسق أي أعني الفاسق. وذكر صاحب شرح التسهيل أنّما التزم هنا الإضمار؛ لأنهم قصدوا إنشاء المدح والذمّ ولو أظهروه؛ لأوهم الإخبار[4].

يحذف الخبر كما يحذف المبتدأ وجوباً وجوازاً:

يحذف جوازاً لقرينة أي إذا دلّ عليه دليل كقولك: (زيدٌ) لمن قال: من في الدار ؟ ويحذف بعد إذا الفجائية لكنه قليل: خرجت فإذا السبعُ[5].

أما وجوباً فيكثر حذفه بعد (لولا) نحو قولك: لولا زيدٌ لخرج عمر، والتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ[6]. ويحذف في القسم الصريح ووجب حذفه لكونه معلوماً نحو: يمين الله، والتقدير: قسمي يمين الله[7]، وبعد واو المصاحبة الصريحة نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته، فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية وهذا الحذف واجب لقيام الواو مقام (مع)[8].

ب- إسناد النواسخ:

ذكر الجرجاني أن العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر من شأنها أن تعمل كلّ على مذهب مخصوص، فباب (كان) يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وباب (إن) ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وباب (ظنّ) ينصبهما معاً[9].

- **كان وأخواتها:**

تعمل كان وأخواتها برفع المبتدأ ونصب الخبر وأحكامها أحكام الجملة الاسمية نفسها فكما أنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، كذا لا بدّ من ذكر اسم كان وخبرها معاً، لأن كان ويكون يدلّ على الزمان فقط، فلا تحصل الفائدة إلا بعد الإتيان بالخبر لأنها سلبت الدلالة على الحدث فهي أفعال غير حقيقية، ولذلك سميت بالناقصة[10]، وبمجرد حذف أو إبعاد كان من التركيب يرجع التركيب إلى صورته الأصلية وهي المكوّنة من المبتدأ والخبر.

واختلف في تسميتها إلا أن الجرجاني أسماها أفعالاً غير حقيقية أو ناقصة، وكذا ذهب كلّ من المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان إلى هذه التسمية، لأنها لا تدل على الحدث بل تدلّ على زمان فقط وهو ظاهر مذهب سيبويه[11]. أما ابن خروف وابن عصفور فقد ذهبا إلى أنها مشتقة من أحداثٍ لم ينطق بها[12].

وإنّ أخوات كان لها أحكام كان نفسها، فمثلاً صار ومعناه الانتقال من شيء إلى شيء وكذا أصبح وأمسى ويراد بهما الصباح والمساء، وإنما يدلان على معنى قريب من معنى صار، وأيضاً ظل وباب وما زال وما دام وما برح وما فتئ وما انفك، فجميع أخواتها يجريان حكمها[13]. لكن ليس تأتي مرة فعلا تاما ومرة فعلا ناقصا، فمجيئها تامة كقوله تعالى ﴿

1 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 301 – 302، والمغني في النحو: 2/ 342.
2 فصلت: من الآية: 46.
3 ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 253.
4 ينظر: المصدر نفسه: 253، والنحو المصفى: 186.
5 ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 246.
6 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 299.
7 ينظر: شرح التسهيل: 247.
8 ينظر: المصدر نفسه: 247.
9 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 398.
10 ينظر: المصدر نفسه: 1 / 398.
11 ينظر: شرح التسهيل: 289، وهمع الهوامع: 1 / 418.
12 ينظر: شرح التسهيل: 289.
13 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 401 - 402.
* البقرة: من الآية: 280.

د ـ ـ ئا ﴾* أي إذا أريد بها معنى وقع وحدث، وكذا: أمسى وأصبح إذا أجريتا مجرى صار كانتا ناقصتين فلا تدلان على الصباح والمساء، وإذا أجريتا مجرى استيقظوا وناموا فهما تامتان لأنهما يدلان على حدث وهو الدخول في الوقت[1].

فأحكام كان وأخواتها وكما ذكر أحكام المبتدأ والخبر نفسها إن كانا معرفة أو نكرة مع الحفاظ على خصوصية النسخ.

- **إن وأخواتها:**

تدخل إن وأخواتها على الجملة الاسمية لتضفي عليها معاني دلالية كالتأكيد والترجي والتمني والتشبيه والاستدراك[2].

قال الجرجاني: ((اعلم أن هذه الحروف الستة شبهت الفعل فجعل لها منصوب ومرفوع كما يكون ذلك في الفعل))[3]. إلا أنها لم تلتزم الترتيب المعهود بتقديم المرفوع وتأخير المنصوب إنما شبهت في نمطها التركيبي ما يتقدم منصوبه على مرفوعه لئلا يلتبس بتركيبها مع تركيب (كان) الناقصة[4].

يقول الجرجاني: ((وكان تقديم المنصوب أولى ليكون ابعد من مشابهة الفعل إذ الأصل أن يكون الفاعل بجنبه، فإذا أخر المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وإنحطاطها عن رتبته))[5]، وبعدها وضح بأن الحرف ليس له حظ في العمل وإنما هو محمول على الفعل وفرع عليه لذا وجب أن يلزم طريقة واحدة ولا يجوز الوجهان، لئلا يجري مجرى الفعل[6]. وهذا التوجيه من الجرجاني يقوي القرينة الإسنادية في (أن وأخواتها) مما لو عوملت معاملة المفعول به.

أما حكم خبر (إن) فهو باق على حالة أي على رفعه، هذا ما قاله الكوفيون أما الجرجاني فيقول: ((وذلك فاسد لأجل أنه لو جاز أن يكون الخبر باقيا على سنته لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلما نصب المبتدأ بأن وجب أن يكون رفع الخبر أيضا، وليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع، ومن المحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة))[7].

أما أحكامه الأخرى ((من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف إلا إذا علم))[8].

أما في مسألة تقديم الخبر، فلا يجوز تقديمه لأن هذا الحرف جامد فلا يتصرف تصرف الفعل كما لم يتصرف تصرف (ليس)، كان ظرفا جاز تقديمه كقولك: إن في الدار زيدا، لأن الظرف يجيء فيها من التوسع مالا يجيء في غيرها[9].

إلا أن عمل (إن) يلغى ويعاد إلى أصله ألإسنادي وذلك إذا لحقه (ما) الكافة فتصبح الجملة مكونة من المبتدأ والخبر. قال الجرجاني: ((أعلم أن (ما) تدخل على هذه الحروف الخمسة فتكفها عن العمل وتهيئها لأن يقع بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل تقول: أن زيدا منطلق... فإذا ضممت إليها (ما) منعتها عن العمل وقلت: إنما زيد منطلق))[10].

((وما الكافة أثر معنوي كذلك يتمثل في الدلالة على تأكيد المعنى العام المستفاد من الأداة ألتي تلحق بها فتفيد مع (إن) و (أن) تقوية التأكيد مع إفادة الحصر ومع (كأن) تأكيد التشبيه أو التقريب أو النفي أو الإنكار على وفق ما هو مستفاد من معنى الأداة في السياق ومع (لكن) تأكيد الاستدراك ومع (ليت) تأكيد التمني ومع (لعل) تأكيد الترجي أو الإشفاق))[11].

---

1 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 401-402.
2 ينظر: أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: 65.
3 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 443.
4 ينظر: أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: 65.
5 المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 443.
6 ينظر: المصدر نفسه: 1 / 444.
7 المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 445.
8 شرح الرضي على الكافية: / 289.
9 ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 447.
10 المصدر نفسه: 1 / 468.
11 ينظر: الجملة الاسمية: 144 , وينظر: القرينة في شرح الرضي على الكافية: 68.

أما مسألة العطف على اسم (إن) جاز الرفع والنصب سواء: قال الجرجاني: ((فإن عطفت على أن وما عملت فيه اسما نحو: إن زيدا منطلق وعمرو كان في عمرو الرفع والنصب، فالرفع جوازه في وجهين: أحدهما: مستحسن وهو أن تعطف على موضع أن وما عملت فيه (أن) موضعها رفع ولم يتغير معنى الابتداء عما كان عليه قبل. والآخر: أن نعطفه على الضمير المرفوع الذي في اسم الفاعل فإن حمل على هذا الوجه وجب أن يؤكد فيقال: أن زيدا منطلق هو وعمرو، كما جاء (اسكن أنت وزوجك الجنة)... والنصب أن تحمله على لفظ ما عمل فيه أن دون موضعها))[1] وكذا الأمر بالنسبة ل(لكن) فأنه يجوز فيه العمل على الموضع نحو أن تقول: ما خرج زيد لكن أخاك خارج وعمرو[2].

- **ظن وأخواتها:**

هذا باب آخر يدخل على المبتدأ والخبر كباب (كان وإن) إلا أن هذه الأمثال تغير إعراب الابتداء لفظا ومعنى ويكون النصب في كل واحد من الجزأين بخلاف (كان وإن) جزء واحد منهم.

وذكر الجرجاني أن هذا الباب هو دليل على فساد من يقول أن اسم كان وخبر إن باقيًا على الرفع الأصلي دون أن يكون رفعهما بكان أو إن، فإذا ثبت أن ما يدخل على المبتدأ والخبر يعمل فيهما معا دل على صحة ما ذهب إليه أصحابنا[3]. وبعدها أكد على الترابط بين المفعولين يقول: ((أن كل واحد من الجزئين لا يتم إلا بصاحبه والابتداء قد استولى على الجزء الأول والفعل على الثاني فهما كشيء مشترك بينهما لهذا أن يأخذه أخذ ذلك حذو النعل بالنعل))[4].

((فكما لا بد للمبتدأ من الخبر والخبر من المبتدأ كذلك لا يستغنى واحد من المفعولين عن صاحبه))[5]. وهذه الأفعال تلغى إذا توسطت أو تأخرت، أما إذا تقدمت فهي تعمل وكذلك من خصائصها الأخرى هو التعلق نحو: علمت لزيد منطلق، وإذا تعدت إلى أحد المفعولين تعدت إلى الثاني فلا يجوز أن نقول: ظننت منطلقًا من غير زيد كما تقول: أعطيت درهمًا لأنه وكما ذكرنا لا يستغنى أحد المفعولين عن صاحبه[6].

فهذه المظاهر الطارئة على بنية تراكيب (ظن وأخواتها) كالإلغاء وهو ترك العمل لفظًا ومعنى لغير مانع من الوسائل التركيبية الملاحظة والدالة على أصل الجملة ألتي تدخل عليها هذه الأفعال[7].

ونستنتج مما تقدم أن الابتداء هو جعل الاسم الأول للثاني مما يجعلها جملة منتظمة في اللفظ والمعنى ومما يؤدي إلى الوصول للمعنى المقصود، وهذه القرينة (الإسناد) تعتمد على هذين الجزئين ولا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر حتى يكمل معناه وهذا ما وضحه الجرجاني وبيناه بأن شرط الائتلاف هو حصول الفائدة وهذا الائتلاف يتجسد في الأسماء والأفعال والحروف ليكون عضد الجملة في النص وبها يوقف على المعنى المقصود في التركيب.

الخاتمة

بعد أن تمت رحلتنا بفضل الله ورعايته، فلا بدّ من أن نسجل بعض النتائج:

1- ابتدأ البحث بتعريف الإسناد لغة واصطلاحًا، بوصفه الأصل الذي يَعتمد عليه التركيب.
2- ظهور مصطلح الإسناد عند النحاة القدامى ومنم سيبويه والمبرد والفراء وغيرهم.
3- إنّ معرفة قرينة الإسناد والوظيفة التي تؤديها ضرورية لإنتاج التراكيب اللغوية السليمة والواضحة والخالية من اللبس.
4- وضع النحاة قاعدة انموذجية قياسية للجملة العربية مكونة من مسند ومسند إليه سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، وإذا ما حُذف أحد ركنيها، ذهبوا إلى التقدير والتأويل تحقيقًا للقاعدة التي وضعوها معتمدين على الرتبة وعلى المعنى العام للجملة.

1 المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 448.
2 ينظر: المصدر نفسه: 1 / 451 – 452.
3 ينظر: المصدر نفسه: 1 / 494.
4 المصدر نفسه: 1 / 497.
5 المصدر نفسه: 1 / 499.
6 ينظر: المصدر نفسه: 1 / 496 – 497 -498 – 499.
7 ينظر: أثر القرائن عند سيبويه: 65.

5- تناول البحث أنواع الإسناد في الجملة الاسمية موضحًا عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وآراء النحاة فيه، والإسناد في النواسخ.

6- تناولت في البحث الإسناد في الجملة الفعلية موضحة الإسناد في الجملة الفعلية في الفعل والفاعل وعامل الرفع فيهما، وفي الفعل الذي لم يسمَّ فاعله.

7- أكّد البحث على أمن اللبس في الكلام، وقرينة الإسناد بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا الهدف فلا بدّ من وجود قرائن لفضية وأخرى معنوية تتضافر معًا للوصول إلى المعنى السليم والمقصود.